فعالية السياسة التجارية في الحد من أثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري

الأزمة النفطية 2014 أنموذجا

ط.د/ شتاتحة عمر
طالب دكتوراه
جامعة غرداية

أ.د بوخاري عبد الحميد
أستاذ محاضر
جامعة غرداية

تاريخ النشر: 2018/06/15

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة الخارجية في الجزائري و مدى تأثر الميزان التجاري بالصدمة السعرية للنفط الأخيرة، وكذا مدى استجابة أدوات السياسة التجارية الموظفة من طرف الحكومة لتفادي هذه الأزمة و اعادة التوازن للميزان التجاري الذي عرف عجزا مستمرا ما بعد سنة 2014. بالاضافة إلى محاولة قياس الارتباط بين كل من سعري النفط و الصرف على معدلات نمو الصادرات. باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS نسخة 22 و باستخدام طريقة الانحدار المتعدد. حيث توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط و نمو الصادرات، حيث زيادة سعر النفط بوحجة واحدة يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.78.

و من جهة أخرى اتضح انه لا يوجد تأثير لتغيرات سعر الصرف للدينار الجزائري على معدلات نمو الصادرات و هذا راجع لغياب قاعدة انتاجية و صناعات تصديرية.

كما اوصت الدراسة في الأخير لحتمية تفعيل قطاعات الفلاحة و السياحة و الطاقات المتجددة و ضرورة العمل بجدية من اجل خلق مؤسسات انتاجية لتغطية السوق المحلية تمهيدا لإحلال بعض الواردات، و هو ما من شأنه أن يخفض من فاتورة الاستيراد.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية، رسوم جمركية، خفض الصرف، ازمة نفطية

Abstract :

The purpose of this research, Is to identify the reality of foreign trade in Algeria ,and the extent of the trade balance affected by the last price shock of oil, Also the extent to which trade policy tools used to avoid this crisis and rebalancing the trade balance where there has been a persistent deficit since 2014.

In addition to trying to measure the correlation between the prices of oil and exchange rates on export growth rates. Using the statistical analysis program SPSS version 22 and using the multiple regression method.

We found that there is a direct correlation between the price of oil and the growth

of exports, where the increase in the price of oil with one pretext leads to an increase of exports by 0.78.

On the other hand, it was found that there is no impact of the changes in the exchange rate of the Algerian dinar on the rates of export growth, due to the absence of a productive base and export industries.

Finally, the study recommended the necessity of activating the sectors of agriculture, tourism and renewable energies and the need to work seriously in order to create productive institutions to cover the local market in preparation for the substitution of some imports, which would reduce the value of imports.

Keywords : trade policy, customs duties, reduction of exchange, oil crisis

مقدمة :

تعاني الاقتصاديات الصغيرة من اختلالات و تقلبات في منظومتها الاقتصادية نتيجة عدم الاستقرار الحاصل في المؤشرات الكلية، و نتيجة أيضا لغياب التنوع في مركباتها التجارية و هو حال الدولة ذات الاقتصاد الريعي.

و في ظل التغيرات الحاصلة في السوق النفطية، وجب على الجزائر أن تكيف سياساتها الاقتصادية مع المعطيات المطروحة و مواجهة العجز المستمر في الموازنة الخارجية، من خلال التحكم في مركبتي الصادرات و الواردات.

و لعل الأزمة النفطية الأخير و ما خلفته من أثار على الميزان التجاري الجزائري لأكبر دليل على مدى عمق الأزمة و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بمتغيرات السوق النفطية.

اشكالية الدراسة : بناء على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة معالجة الاشكالية التالية:

في ظل تراجع أسعار المحروقات و تراجع ايرادات الجباية النفطية، فيما تتمثل تأثيرات السياسة التجارية على التجارة الخارجية في الجزائر؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في التعرف على قدرة السياسة التجارية على التأثير في الميزان التجاري الجزائري من خلال جانبين: الرفع في معدلات نمو الصادرات و خلق صناعات تصديرية، و من جانب آخر الحد من فاتورة الواردات عبر سياسة احلال الواردات.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق عدة نقاط:

- الوقوف على واقع السياسات التصديرية و الاستيرادية للجزائر.
- التطرق إلى تأثير أدوات السياسة التجارية في رصيد الميزان التجاري.
- التعرف على أهم الاجراءات التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمواجهة أزمة العجز التجاري المرافقة لانهيار اسعار النفط.

و عليه و للإجابة على الاشكالية السابقة لابد من اختبار الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير للسياسة الجمركية في الجزائر على الواردات نظرا لحجم السلع المستوردة.
- لا يوجد تأثير لسياسة خفض العملة على نمو معدلات الصادرات في الجزائر نظرا لغياب هيكل تصديري.
- يوجد تأثير لتغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر.

للإجابة على التساؤل السابق سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق إلى ثلاث محاور أساسية :

- تقديم أدوات السياسة التجارية و كيفية تأثيرها على الاقتصاد الوطني.
- تحليل واقع التجارة الخارجية للجزائر من خلال بعض المؤشرات الكلية.
- تأثير السياسة التجارية في التجارة الخارجية في ظل الصدمة النفطية.

أولا :الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة

1- آليات تأثير السياسة التجارية على الاقتصاد الوطني

تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات السياسة التجارية كجزء من الآليات الحمائية و تؤثر هذه الأدوات في جانبي التجارة الخارجية سواء الصادرات عن طريق الرفع من قيمتها أو الخفض من فاتورة الواردات، و هو ما سنحاول ابرازه من خلال التطرق بشكل عام لكيفية تأثير هذه الأدوات.

1-1 **التعريفة الجمركية:** تعرف التعريفة الجمركية بأنها مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معينة على الصادرات و الواردات و تختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعرفة الجمركية بما يتناسب و ظروفها الاقتصادية و حالتها الاجتماعية و أهدافها السياسية، و مدى الحاجة إلى السلع في ضوء ما تخطه من خطط، و تحت ظروف المنافسة الخارجية عند وضع تعرفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها.[1]

أي أن التعريفة الجمركية هي أداة في يد الدولة تستخدمها في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة و تطبق للتأثير في التجارة الخارجية، و تختلف هذه الرسوم حسب اختلاف طبيعتها و من أشكالها:[2]

– رسوم قيمية: و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10% مثلا من قيمة الأثاث و عادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

– رسوم نوعية: و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد و هكذا و تختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها.

– رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي و نوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

الشكل رقم 01 : أثر التعريفة الجمركية على الاقتصاديات الصغيرة

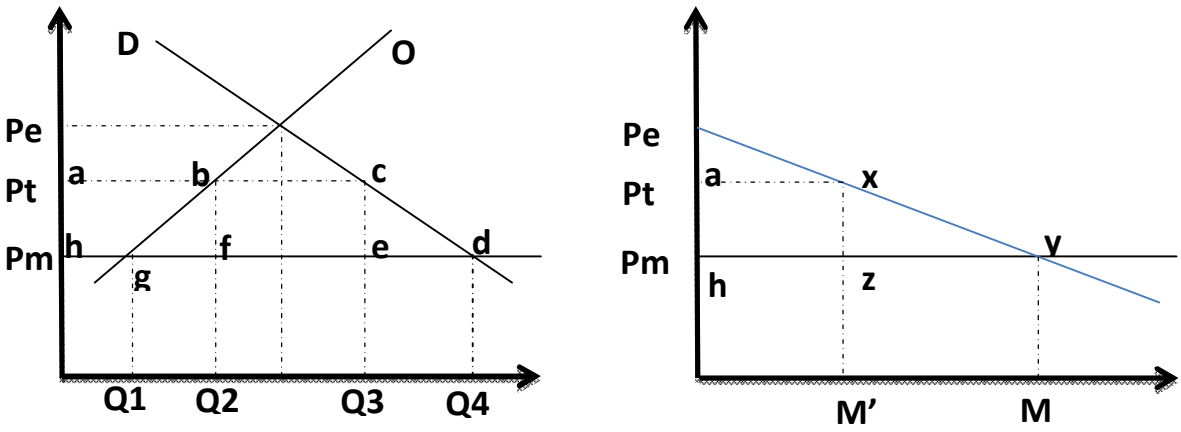

Source[3] : Rene Sendretto , Politiques commerciales des grands puissances, de boeck, paris, 2011,p128.

يمكننا تحليل أثر الرسوم الجمركية من خلال ما يسمى بفائض المنتج و المستهلك، حيث أن المنتجين يحققون نتائج ربحية بسبب زيادة عرض منتجاتهم داخليا، أما المستهلكين فسيتحملون خسائر بسبب ارتفاع الاسعار للسلع المستوردة.

و يتم تحديد الأثر الاجمالي للرسم الجمركي في اقتصاد دولة صغيرة من خلال محصلة الأثر على كل من الدولة و المنتجين و المستهلكين، و انطلاقا من الشكل اعلاه نلاحظ أن الأثر الاجمالي هو خسارة صافية ممثلة في مساحة المثلثين gfb و ecd.

أي يمكن صياغة معادلتين لتحديد قيمة الخسارة الصافية DT:

عن طريق المثلثات : $DT = 1/2\ (gf.bf) + 1/2\ (ed.ec)$

أو : $DT = \frac{1}{2}\ \Delta M^{*}(Pt-Pm)$

1- **2 الحصص و تراخيص الاستيراد:** و هو نظام تقوم الدولة بمقتضاه بتقييد تجارتها الخارجية من خلال تحكمها في عمليات التصدير و الاستيراد، فيتم حظر تصدير بعض السلع عندما يتعلق الامر بسلعة تموينية من ضرورات الاستهلاك أو مادة أولية تحتاجها الصناعة المحلية أو الاستخدام الحربي، إذا لم تكن كمية الإنتاج المحلي منها كافية لسد احتياجات الطلب، كما تحظر الدولة استيراد بعض السلع أو المواد الضارة بالمصلحة العامة أو المنافية للآداب

العامة كالمواد المخذرة و الصور المخلة بالقيم الأخلاقية، كذلك قد يتناول الحظر استيراد بذور أو تقاوي بعض الحاصلات التي تحظر الدولة زراعتها لأغراض مالية أو أي أغراض أخرى.[4]

3-1 **تخفيض سعر الصرف:** تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات و بذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة استيرادها، و بالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا و إلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، و يشترط ألا تكون البلدان الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول بقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن أسعار السلع الاجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[5]

-الدراسات السابقة :

3-1 **فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1994، فالدراسة عبارة عن ورقة بحثية مقدمة لمجلة العلوم الانسانية لجامعة محمد خيضر ببسكرة، العدد 24، مارس 2012.** هدفت الدراسة لمعالجة اشكالية التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية في ظل برنامج صندوق النقد الدولي، و كذا أهم انعكاسات هذه التغيرات على التجارة الخارجية الجزائرية.

حيث قامت على فرضيتين :

- عملت السياسة التجارية المتبعة على تكثيف الواردات الاستهلاكية.
- تحرير التجارة ينشط الانتاج المحلي من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات.

و قد خلصت إلى عدة نتائج نكتفي بأهم نتيجة و هي أن الجزائر و في ظل الانفتاح التدريجي و جذر للسوق المحلية، و في ظل مختلف أشكال دعم الصادرات خارج المحروقات، و خلال مدة طويلة نسبيا لم تحقق النمو المناسب لهذه الصادرات، و لم تحقق قطاعات منتجة تعبر عن مستوى الموارد المتاحة.

3-2 **عبد الغفار غطاس، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة 1990-2006، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، 2010.** حيث

هدفت هذه الدراسة لمعالجة اشكالية أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي. حيث حاول الباحث توضيح العلاقة بين تحرير قطاع التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

ثانيا : الجانب التطبيقي للدراسة

1- طريقة اجراء الدراسة :

تعتبر السياسة التجارية كما رئينا سابقا جملة من الأدوات السعرية و الكمية و الفنية، الغرض منها احداث أثار في الصادرات و الواردات و تحقيق أهداف سياسة اقتصادية معنية مسطرة من طرف الدولة، و من جهة أخرى تنمية قطاعات الانتاج المحلي و دفعها نحو التصدير.

و بالتالي فسنحاول من خلال هذه الدراسة أن نتعرف على أهم الاجراءات و التدابير الحكومية المتخذة في قطاع التجارة الخارجية و التي و سنقسم الجانب التطبيقي إلى عدة جوانب :

الجانب التحليل :

- التطرق إلى مكانة قطاع المحروقات ضمن هيكل الصادرات الجزائري و كذا الوقوف على نسبة الجباية النفطية من اجمالي الايرادات.
- معرفة أهم الاجراءات المتخذة في سبيل التحكم في فاتورة الواردات، سواء عبر نظام الحصص أو تراخيص الاستيراد.

الجانب القياسي:

التطرق إلى مدى ارتباط سعر النفط و سعر العملة بقيمة الصادرات، حيث و باستعمال طريقة الانحدار المتعدد و برنامج spssنسخة 22 سنحاول تقدير العلاقة التأثيرية لكل من سعر النفط و سعر الصرف على نمو الصادرات

2- تحليل و مناقشة النتائج

2-1موقع الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات

الشكل رقم 02: مكانة المحروقات من إجمالي الصادرات

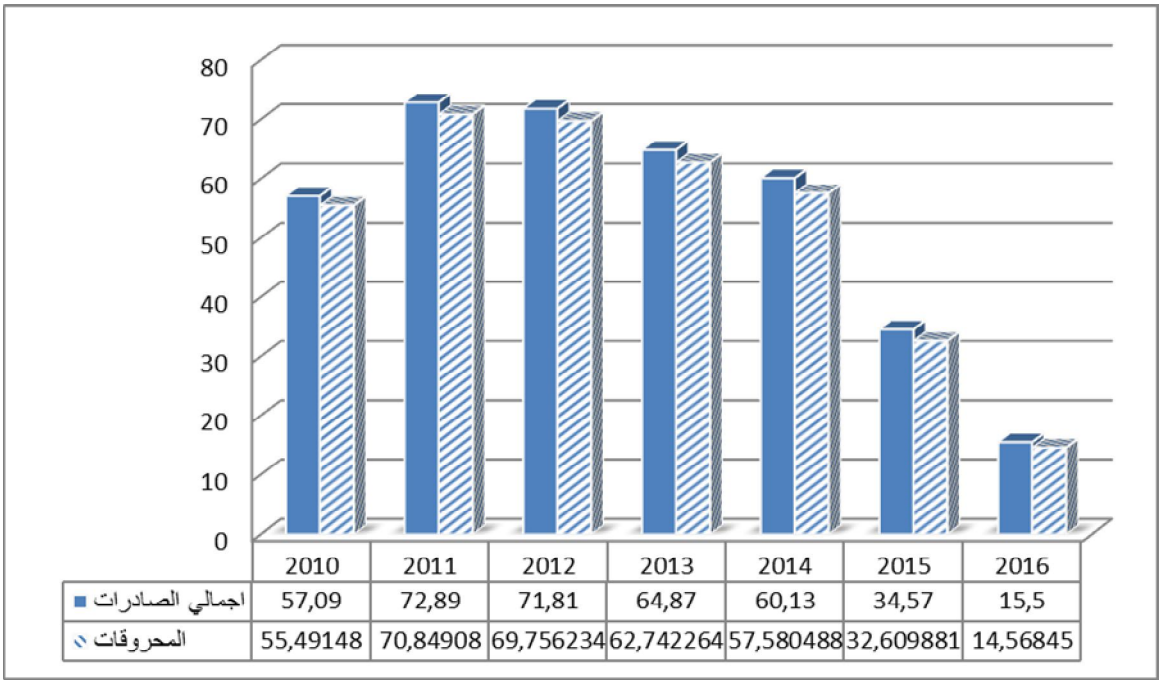

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي الصادرات	57,09	72,89	71,81	64,87	60,13	34,57	15,5
المحروقات	55,49148	70,84908	69,756234	62,742264	57,580488	32,609881	14,56845

المصدر: بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org/indicator

اعتمدنا هذا المؤشر من أجل ايضاح نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، و يبين الشكل السابق مدى اعتماد الجزائر على السلع النفطية في تحصيل ايراداتها المالية لتغطية نفقاتها العامة و نفقات الواردات، و يبين الشكل أعلاه أن الصادرات النفطية تحوز على نسب الاغلبية العظمى حيث تتجاوز 97 بالمئة من قيمة الصادرات.

وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري غير مستقر و موجه، و مرتبط ارتباط وثيق بالمحروقات و التي يعرف سوقها عدم الاستقرارية، و تراجع قيمة الصادرات ماهو إلا انعكاس لأثر التراجع الحاصل في سعر البرميل من النفط خلال مرحلة الصدمة النفطية 2012 و ما بعدها.

2-2 نسبة الرصيد التجاري من الرصيد الاجمالي

يعبر الرصيد التجاري عن نسبة هامة من رصيد ميزان المدفوعات حيث يوضح الشكل أدناه قيمة تأثير الميزان التجاري في الرصيد الاجمالي كما يوضح أيضا سلبية أداء حساب رؤوس الأموال و التدفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم03 : تطور الرصيد التجاري مقارنة بالرصيد الاجمالي

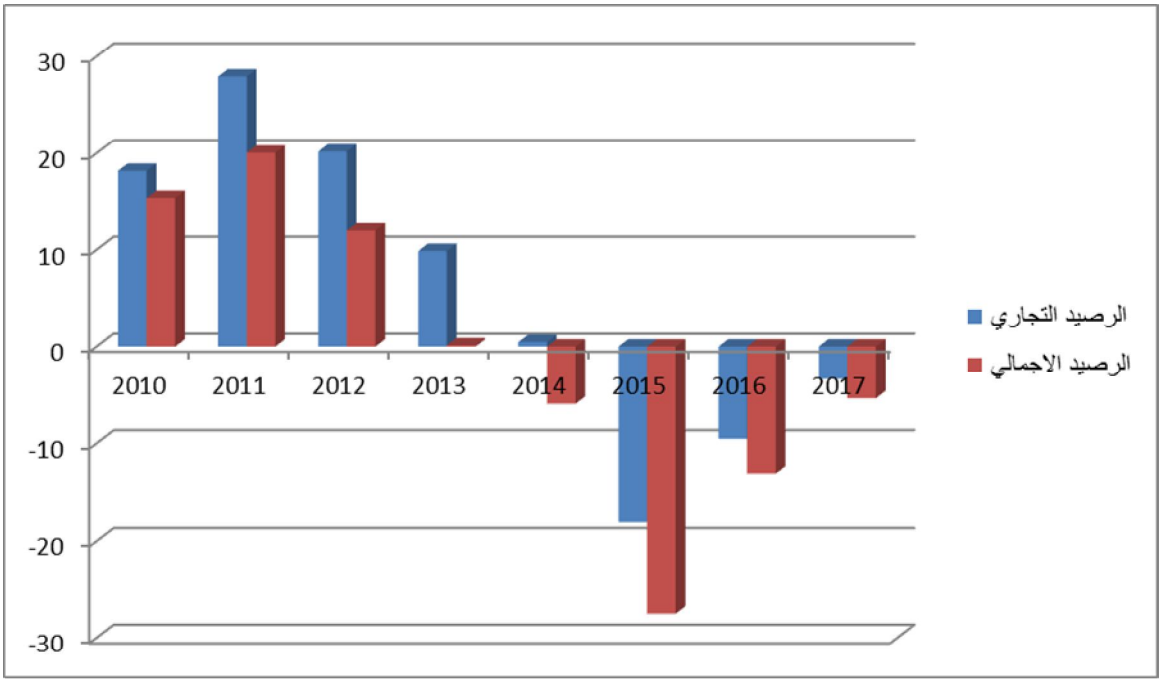

المصدر: النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016 الصادرة عن بنك الجزائر.

يمكن تقسيم البيان السابق إلى فترتين الأولى قبل 2014 و التي سجلت نسب ايجابية وفوائض سواء في الميزان التجاري و أو الرصيد الاجمالي و على الرغم من تسجيل انخفاض في رصيد الميزان التجاري ما بين سنتي 2011 و 2013 حيث تراجع من 27.94 إلى 9.88 مليار دولار مع تراجع ايضا من 20.06 إلى 0.13 مليار دولار في الرصيد الاجمالي. بينما الفترة الثانية و هي ما بعد 2014 يمكن أن نطلق عليها فترة العجوزات و القيم السالبة سواء في الرصيد التجاري أو الرصيد الاجمالي و هي فترة ترافقت مع مواصلة الهبوط الحاد لأسعار المحروقات و خاصة في سنة 2015 حيث تراجع من 52 دولار للبرميل في بداية السنة إلى 34 دولار للبرميل مع نهاية 2015. لكن لابد من الاشارة إلى تراجع قيمة العجز خلال الثلاث سنوات الأخيرة و هو راجع لعاملين هامين هما : تراجع فاتورة

الواردات بعد جملة التدابير الحمائية المنتهجة من طرف الدولة و خاصة في تطبيق رخص الاستيراد و نظام الحصص و توسيع القائمة السالبة.

و من جانب أخر التحسن في سوق النفط حيث ارتفع سعر البرميل برنت إلى حدود 60 دولار في نهاية 2016.

2-3 معدل التغطية:

يبين معدل التغطية قدرة الصادرات على تغطية فاتورة الواردات كلما كانت النسبة أكبر من 100 فذلك يدل على وجود فائض في الميزان التجاري و هو وضع مريح اقتصاديا، حيث من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم01 : يبين معدل التغطية

	2010	2011	2012	*2013	*2014	*2015	*2016
الصادرات	57.09	72.89	71.81	64.87	60.13	34.57	15.50
الواردات	38.89	44.89	48.28	54.99	59.67	52.65	25.06
معدل التغطية	146.8	162.37	148.73	117.97	100.77	65.66	61.85

المصدر: بناء على النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013 الصادرة عن بنك الجزائر.

* بناء على النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016 الصادرة عن بنك الجزائر.

يلاحظ بوضوح مدى تأثير الأزمة النفطية على معدل التغطية نتيجة انخفاض في قيمة الواردات وحيث عرف معدل التغطية تراجعا بداية من سنة 2012 و مرحلة بداية الأزمة السعرية للنفط أو الصدمة النفطية و إنخفض معدل التغطية من 148.73 بالمئة في سنة 2012 إلى 100.77 في سنة 2011 بينما عرفت سنتي 2015 و 2016 انخفاضا لمعدل التغطية ما تحت 100 بالمئة أي عجز الصادرات على تغطية الواردات و هو يترجم تسجيل عجز في الميزان التجاري لنفس السنوات.

و الشكل الموالي يوضح تغيرات معدل التغطية خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم 04: تطور معدل التغطية بالنسب المئوية

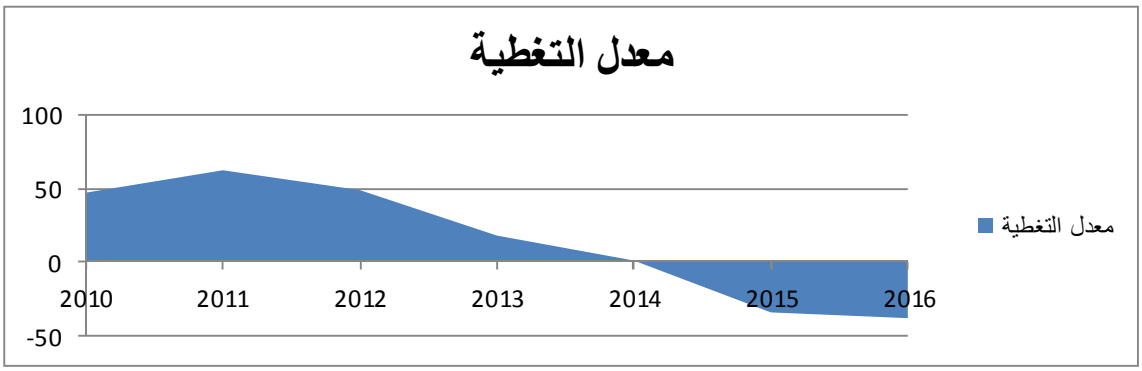

المصدر : من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 01

2-4نمو التجارة الخارجية:

يطلق عليه مؤشر نمو التجارة الخارجية أو مؤشر الانفتاح و هو يقيس مدى الانفتاح للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي

$$\left[\frac{1}{2}.\frac{(X+M)}{PIB}.100\right]$$

وهو عبارة عن نصف مجموع الصادرات والواردات بالنسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي، ويكون الاقتصاد مفتوحا ، إذا كانت الصادرات والواردات تمثل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

الجدول رقم02 : تطور معدل الانفتاح الاقتصادي

	2010	2011	2012	*2013	*2014	*2015	*2016
الصادرات	57.09	72.89	71.81	64.87	60.13	34.57	15.50
الواردات	38.89	44.89	48.28	54.99	59.67	52.65	25.06
PIB	161.21	200.02	209.06	209.75	213.81	165.87	159.02
.معدل الانفتاح**	29.76	29.44	28.72	28.57	28.01	26.3	12.75

المصدر: بناء على النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013 الصادرة عن بنك الجزائر.

* بناء على النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016 الصادرة عن بنك الجزائر.

** بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org/indicator

يلاحظ تراجع في معدلات الانفتاح خلال فترة الدراسة و التراجع الاكبر سجل مابين سنتي 2015 و 2016 حيث انتقل المعدل من 26.3 % إلى 12.75 % و هو ما يدل على انغلاقية الاقتصاد الجزائري و عدم وجود تناسق بين حجم التبادل التجاري (الصادرات/الواردات) و بين الناتج الحلي الاجمالي و خاصة بعد الازمة النفطية أي بعد 2014 .

الاجراءات الداعمة للاستثمارات التصديرية

تم اتخاذ جملة من التدابير التي من شأنها الرفع من الطاقات التصديرية و تشجيع الاستثمارات الموجهة أساسا لعمليات التصدير من خلال[6] :

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل و التصدير؛

-يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، و الموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت تندرج في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتوجات الموجهة للتصدير ، كذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير؛

- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية ، على المشاركة في المعارض والصالونات ، البحث عن الاسواق الخارجية ، تكاليف النقل للتصدير للمنتوجات القابلة للتلف؛

- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛

-الإعفاء من الحقوق الجمركية و الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.

اجراءات خاصة بالواردات :

إن تراجع مداخيل الجباية النفطية و عدم قدرتها على تغطية فاتورة الواردات دفع بالحكومة الجزائرية لاتخاذ اجراءات حمائية تهدف إلى تقليل فاتورة الواردات عبر آليات تراخيص الاستيراد و نظام الحصص و كذا اعتماد القائمة السلبية.

فمنذ بداية الأزمة السعرية للنفط سنة 2014 و الحكومة في كل سنة توسع قائمة السلع الممنوع استيرادها حيث استقرت مؤخرا على 851 سلعة ممنوعة من الاستيراد في بداية 2018 (وفق المرسوم 18-02 مؤرخ في 2018/01/07 يتضمن تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد)

بالاضافة إلى منع استيراد السيارات و قطع الغيار و بعض المواد الصيدلانية (قرار مؤرخ في 30 ديسمبر 2008 يعدل و يتمم القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 2008 و المتعلق بمنع استيراد المنتجات الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر)

الشكل رقم05 : توزيع الواردات حسب المنتجات

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار andi

حيث سجلت سنتي 2015 و 2016 تراجعا في قيمة الواردات في كل المنتجات سواء السلعية أو الاستهلاكية و كذا المعدات. فعلى الرغم من سياسة المنع و التراخيص فيما يخص اجراءات الاستيراد إلا أن فاتورة الواردات لا تزال مرتفعة مقارنة بالإيرادات المحققة من الصادرات. و هو ما دفع بالحكومة لتوسيع قائمة المنع لتشمل المزيد من المنتجات.

أثر السياسة الجمركية على الواردات :

عرفت التعريفة الجمركية عدة تغييرات كان أخرها سنة 2002، استوجبت المادة 05 من الأمر ذاته على أن التعريفة الجديدة ومعدلاتها تدخل حيز التنفيذ منذ 2002/01/01 وتتوزع هذه المعدلات الجديدة كالآتي:

- 5% بالنسبة للمواد الخاصة والأولية (معدل منخفض).
- 15% بالنسبة للمواد نصف مصنعة (معدل متوسط).
- 30% بالنسبة للمواد المصنعة (معدل مرتفع).

الشكل رقم06: حاصل الجمارك مقارنة بالواردات

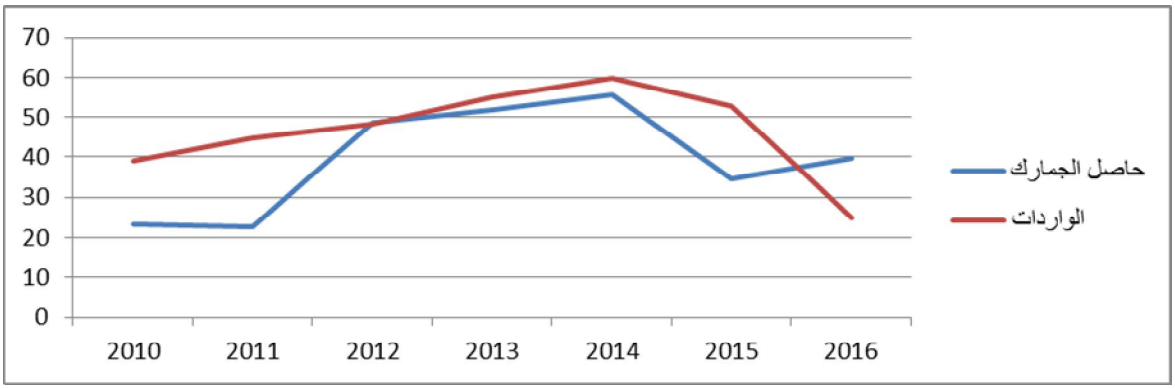

المصدر: بناء على قوانين المالية من 2010 إلى غاية 2017

- **تأثير تغيرات سعر الصرف و سعر النفط على نمو الصادرات**

يعبر سعر الصرف للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية عن قيمة السلع المحلية في الأسواق الخارجية و بالتالي قوة صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية تنعكس على ارتفاع سعر السلع المحلية في الأسواق الخارجية، بينما في الدول الصغيرة الحجم (ذات الطلب المحدود على سلعها) فإنها عادة ما تلجأ في عملية خفض سعر الصرف من أجل تخفيض سعر سلعها بالنسبة للأجانب و هذا ما يحفزهم على اقتنائها.

و يمكن التعبير عن العلاقة بين الصادرات و سعر الصرف وفق النموذج الخطي التالي:

$$X= f(TC) = a-b.TC+ e$$

حيث : TC يعبر عن سعر صرف العملة المحلية أما العملات الأجنبية

كما أن هناك علاقة عكسية بينمها فكلما انخفض سعر الصرف زادت قيمة الصادرات، مع توفر شرط مرونة الصادرات و وجدة قاعدة تصديرية.

كما أن سعر النفط هو الآخر له تأثير طردي على قيمة الصادرات كما لاحظنا سابقا و يمكن صياغة النموذج الخطي للعلاقة بين المتغيرين وفق المعادلة التالية:

$$X= f(PP) = a'+ b'.PP+ e$$

حيث : PP هو سعر النفط .

و سنحاول من خلال هذا الجزء التطرق إلى تأثير تقلبات سعر الصرف و سعر النفط على معدلات نمو الصادرات، و سنحاول الاجابة على الفرضيتان التاليتان:

- الفرضية الأولى : يوجد تأثير لتغيرات سعر الصرف الدينار مقابل الدولار على قيمة الصادرات في الجزائر.
- الفرضية الثانية: يوجد تأثير لتغيرات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية.

يمثل الجدول الموالي تغيرات سعر الصرف و سعر النفط أمام الصادرات:

	الصادرات X	سعر الصرف TC	سعر النفط PP**
2010	57,09	74,32	91,84
2011	72,89	72,85	107,82
2012	71,81	77,55	102,64
2013	64,87	79,38	107,18
2014	60,13	80,56	96,86
2015	34,57	100,46	51,98
2016	15,50	109,47	45,15

* سعر النفط محسوب على أساس متوسط الأسعار الشهرية

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www,andi,dz/ 2018/05/02

** الموقع الإلكتروني: http://www.macrotrends.net/ يوم 2018/05/02

وسنحاول تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة سعر الصرف و سعر النفط على المتغير التابع نمو الصادرات وفق نموذج الانحدار المتعدد: $X = c - b.TC + b'.PP + e$

و جاءت نتائج الاختبار كالتالي :

الجدول رقم 03: اختبار بيرسون paerson

	TC	PP
قيمة اختبار pearson	-0.957	0.970
الدلالة المعنوية	0.000	0.000

المصدر : اعتمادا على مخرجات SPSS النسخة 22

يبين اختبار بيرسون مدى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة TCو PP مع المتغير التابع الصادرات حيث أن هناك علاقة عكسية بنسبة 95.70 % بين سعر الصرف و قيمة الصادرات كما أن هناك علاقة طردية بنسبة 97 % بين تغيرات أسعار النفط و قيمة الصادرات.

-قيمة المعاملات و الارتباطات:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Correlations		
		B	Std. Error	Beta			Zero-order	Partial	Part
1	(Constant)	-13,353	7,845		-1,702	,149			
	PP	,779	,088	,970	8,902	,000	,970	,970	,970

a. Dependent Variable: X

Excluded Variables[a]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	TC	-,346[b]	-,928	,406	-,421	,088

a. Dependent Variable: X

b. Predictors in the Model: (Constant), PP

المصدر : اعتمادا على مخرجات SPSS النسخة 22

من خلال الجدولين السابقين نجد أن هناك أثر لتغيرات اسعار النفط على الصادرات بناء على معنوية احصائية ستودنت و هي أقل من 0.05 ، بينما تم استبعاد سعر الصرف TC باعتباره مؤثر على الصادرات نظرا لعدم معنوية اختبار ستودنت 0.406 و هو أكبر من 0.05.

أي أن اسعار النفط هي المؤثر الغالب على الصادرات وفق المعادلة :

$$X = -13.353 + 0.779\ PP$$

و هو ما يدل على أن ارتفاع سعر النفط بوحدة واحد يؤدي إلى ارتفاع في الصادرات بنسبة 0.779 .

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة و التي حاولنا خلالها التطرق لميكانيزمات السياسة التجارية و طرق تفعيلها للحد من أثار تقلبات اسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، و بالرغم من انتقال السياسة التجارية من التوجه نحو اقتصاد السوق إلى نظام الحماية، إلا أن هذه الاجراءات لم تحقق إلا جزء بسيط من النتائج، فلم ترقى هذه الاجراءات إلا مستوى النهوض بقطاع الانتاج محليا و تفعيل سياسة احلال الواردات.

نتائج الدراسة : من خلال هذه الدراسة يمكن أن نسجل بعض الملاحظات تخص التجارة الخارجية و السياسة التجارية في الجزائر :

- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد منغلق و هذا الانغلاق هو حتمية فرضتها مقومات القطاع الانتاجي المحلي و ضعف المنافسة المحلية للسلع الأجنبية، و من جهة أخرى سياسة الحظر المنتهجة من طرف الدولة.
- جاء تأثير أزمة انهيار أسعار النفط شديدا خاصة على قيمة الايرادات و هو ما ترجم بالعجز في الميزان التجاري نتيجة عدم قدرة هاته الايرادات على تغطية فاتورة الواردات المرتفعة.
- انتهجت الدولة الجزائرية سياسة حمائية للحد من فاتورة الواردات و تمثلت أساسا في نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و هو ما لاحظناه في القائمة السالبة.
- بالرغم من سياسية الحظر على الواردات إلا أن فاتورة الواردات لا تزال مرتفعة و هذا راجع لغياب انتاج محلي يغطي السوق الوطني و عدم نجاعة سياسة احلال الواردات.
- لم تعطي سياسة دعم الصادرات النتائج المرجوة نتيجة غياب صناعات انتاجية من جهة و عدم قدرة المنتجات الجزائرية على النفاذ للسوق الدولية.

اختبار الفرضيات:

- يوجد تأثير للسياسة الجمركية في الجزائر على الواردات نظرا لحجم السلع المستوردة. فهذه الفرضية يمكن اعتبارها صحيحة نسبيا، لكن في ظل سياسة الحظر التي انتهجتها الدولة و القائمة السالبة ل 800 منتج ممنوع من دخول البلد من المتوقع أن يكون هناك انخفاض الواردات و عزوف المصدرين الاجانب على السوق الجزائري أو يتم تحميل أعباء الجمركية للمستهلك المحلي من خلال رفع الاسعار.
- لا يوجد تأثير لسياسة خفض العملة على نمو معدلات الصادرات في الجزائر نظرا لغياب هيكل تصديري. فهذه الفرضية محققة، نظرا لعدم معنوية معامل الارتباط ستودنت و بالتالي قبول الفرضية البديلة.

- يوجد تأثير لتغيرات أسعار النفط على الصادرات في الجزائر. و هي فرضية محققة بناء على معنوية معامل ستودنت و قبول الفرضية الصفرية.

التوصيات: من خلال ماسبق فالجزائر أما حتمية اتخاذ اجراءات أكثر فعالية من أجل الانتقال من الوحدوية و الريعية الاقتصادية إلى تنويع هيكل الصادرات و الرفع من القدرة التصديرية و زيادة الانتاج المحلي لتغطية السوق الداخلي.

أيضا لابد من الاهتمام بالقطاعات الاخرى بخلاق قطاع الصناعة، حيث لم تنجح الحكومة في تفعيل قطاع الفلاحة و السياحة بالرغم لما للجزائر من امكانات هائلة فيهما. بالإضافة إلى ضرورة التوجه إلى اقتصاد الطاقة نحو الطاقات البديلة و التنمية المستدامة.

الهوامـــــــــــــــــــــــــــش :

[1]- محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران، عمان، 2008، ص146.

[2]- شريف علي الصوص ،**التجارة الدولية الأسس و التطبيقات**، ط1، دار اسامة للنشر، عمان، 2012 ، ص 149.

[3]- Rene Sendretto , **Politiques commerciales des grands puissances**, de boeck, paris, 2011,p128.

[4]-صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية و الصيرفة الالكترونية**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص91.

[5]- شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص20.

[6]- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار www.andi.dz/ يوم 2018/05/04

1.